



## المنطلق العقدي وأثره في التعامل مع السنة النبوية

د. أسامة مصطفى التريكي

جامعة محمد السنوسي الإسلامية  
abdosaad6561@gmail.com

أ. عبدالرحمن بن سعد

جامعة محمد السنوسي الإسلامية  
abdosaad6561@gmail.com

### المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:  
من المعلوم أن لعقيدة المرء الأثر البالغ على أقواله وأفعاله وتوجهاته، وكل صلاح أو طلاح في تعاملاته فهو ناتج عن ما يُكِنُّه في قلبه من اعتقاد، وهو ما أشار إليه ﷺ: (أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْعَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)<sup>1</sup>، ولذا عندما نتأمل في المناهج المتباينة جدا في التعامل مع السنة النبوية يلح علينا تساؤل مهم: ما هي العقائد التي نتجت عنها هذه المنهجيات في التعامل مع السنة النبوية؟ وهو ما يحوجنا أولا لبيان أهم ملامح تلك المناهج ومن ثمّ البحث والتدقيق والتأمل لاستنباط المنطلقات العقدية التي تولد عنها ذلك التعامل مع السنة النبوية المشرفة، مما يمثل أهمية بالغة في فهم خلفية تلك المناهج والكشف عن المناهج المنحرفة في التعامل مع السنة وكيفية التحذير منها، ولكن قبل البدء في البحث يحسن بنا التعريف بالمصطلحات الرئيسية ووضع حدود لها.

أولاً: المنطلق العقدي: فأما المنطلق بفتح اللام فهو اسم مفعول من انطلق وهو من الإطلاق بمعنى الإرسال<sup>2</sup>، فالمنطلق هو نقطة الانطلاق وبدأيته.

وأما العقدي: فنسبة للعقيدة، والمقصود بها هنا المعنى العام هي ما يدين الإنسان به، من "اعْتَقَدْتُ" كذا أي "عَقَدْتُ" عليه القلب والضمير<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صحيح البخاري ح 52، صحيح مسلم ح 107

<sup>2</sup> انظر معجم مقاييس اللغة 420/3

<sup>3</sup> المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ص: 218



وعليه فالمقصود من عنوان هذا البحث: العقائد التي نتجت عنها مواقف الفرق المختلفة من السنة النبوية.

## المبحث الأول: المنطلق العقدي عند المحدثين وأثره في التعامل مع السنة النبوية.

انطلق المحدثون في تعاملهم مع السنة النبوية من عقيدة راسخة، نبعت هذه العقيدة نابعة من القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ. فمن أمثلة الآيات القرآنية التي استمد منها المحدثون عقيدتهم في التعامل مع السنة النبوية قوله الحق تبارك وتعالى {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} [الحشر: 7] وقوله {لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر} [الأحزاب: 21] وقوله {وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول} [النساء: 59] وغيرها من الآيات التي تأمر باتباع النبي ﷺ وطاعته وحبّه وتحكيم سنته، وأمّا أمثلة الأحاديث النبوية التي استمد منها المحدثون عقيدتهم في التعامل مع السنة النبوية قوله عليه الصلاة والسلام {ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه} <sup>4</sup> وقوله: {فعليتكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالتواجذ} <sup>5</sup> وقوله {نصر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها، فبلغها من لم يسمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه لا فقه له} <sup>6</sup>. وكذلك بنى المحدثون عقيدتهم في التعامل مع السنة النبوية بالإضافة إلى الآيات والأحاديث آثار الصحابة- إذ بهم نفهم النصوص الشرعية- كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا" <sup>7</sup>. وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "لو كان الدين بالرأي، لكان مسح أسفل الخف أولى من أعلاه" <sup>8</sup>. فعلى ضوء الآثار السابقة وغيرها، انتهج المحدثون في تعاملهم مع السنة النبوية نهجاً تمثّل في عدّة صور، منها: جمع السنة وتدوينها، الحكم على أسانيدنا ومتونها، الذب عنها والدفاع عن حملتها.

<sup>4</sup> صحيح أبي داود للألباني ح 4604

<sup>5</sup> سنن الترمذي لأبي عيسى ح 2676

<sup>6</sup> صحيح الترمذي للألباني 2658

<sup>7</sup> إعلام الموقعين لابن القيم 55/1

<sup>8</sup> عون المعبود للعظيم آبادي 139/1



## المبحث الثاني: المنطلق العقدي عند الخوارج وأثره في التعامل مع السنة النبوية.

ظهر الخوارج في عصر الصحابة رضي الله عنهم، وهم أقدم الفرق ظهوراً في تاريخ الأمة الإسلامية،<sup>9</sup> وكان خروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد تكفيره، علامة على ردّ مروياته ومن وافقه عن رسول الله ﷺ؛ بل إن بزوغ بدعة اعتراضهم على السنة النبوية وإنكارها كان في زمن النبي ﷺ، عندما قال له كبيرهم -لما قسم بعض الأموال وتركه-: "اتَّقِ الله يا محمد"، فقال: مَنْ يُطع الله إذا عصيت؟ أيأمني الله على أهل الأرض فلا تأمنوني؟ فسأله رجلٌ قتله -أحسبه خالد بن الوليد- فمنعه، فلما ولى قال: إن من ضعضئ هذا -أو في عقب هذا- قومًا يقرؤون القرآن لا يُجاوز حناجرهم؛ يَمْرُقون من الدين مروق السهم من الرميّة، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد.<sup>10</sup>

### المنطلق الأول: تكفير الصحابة رضي الله عنهم المشاركين في التحكيم.

وهذا المنطلق أثر على رفضهم للأحاديث وترتب على ذلك إنكارهم لعدد ليس بالقليل من السنّة النبوية بسبب تكفيرهم للرواة الناقلين لها.

وعليه فموقف الخوارج من السنة النبوية انبثق من موقفهم من الصحابة الكرام نقلّة السنّة؛ فهم يُكفّرون أغلب الصحابة، لا سيما عثمان وعلي، ويحكمون على الأمة بالكفر؛ خاصة من اقترب ذنباً يروونه كبيراً، وعليه يردّون السنّة؛ لأنها رُويت من قبل غير المقبولين عندهم مذهباً واعتقاداً، وعليه فهم لا يقبلون من الحديث إلا القليل النادر الذي يوافق مذهبهم ويكون مروياً من قبل أئمتهم في الفرقة والاعتقاد. "فتكاد تتفق كلمات مؤرخي الفرق ودارسي المواقف من السنّة النبوية على أن الخوارج باختلاف فرقهم لا يقبلون من السنّة إلا ما جاء عن طريق صحابي لم يُشارك في الفتنة الكبرى وما بعدها من الأحداث، وبذلك فهم ردّوا أحاديث جمهور الصحابة التي ظهرت بعد الفتنة".<sup>11</sup>

<sup>9</sup> الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، 12-14.

<sup>10</sup> رواه البخاري برقم 4351، ومسلم برقم 1064.

<sup>11</sup> مواقف الفرق الغابرة من السنة النبوية قراءة معرفية تقييمية لمحمد أبو الليث الخير آبادي 155-156.



قال أبو منصور البغدادي نقلاً عن أبي الحسن الأشعري في بيان موقف الخوارج على اختلاف فرقهم من الصحابة: "الذي يجمعها إكفار علي وعثمان، وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوّب الحكمين، أو أحدهما، ووجوب الخروج على السلطان الجائر".<sup>12</sup> واعتمد الأستاذ مصطفى السباعي هذا الكلام، فقال: "فالخوارج -على اختلاف فرقهم- يُعدّلون الصحابة جميعاً قبل الفتنة"، ونقل كلام الأشعري السابق، ثم قال: "وبذلك ردّوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم، واتباعهم أئمة الجور -على زعمهم- فلم يكونوا أهلاً لثقتهم".<sup>13</sup>

**المنطلق الثاني: ادّعاؤهم تعظيم القرءان الكريم وإنكار كل ما يخالف ظاهره.**

وبما أنّ الخوارج ظهر لنا من معتقدتهم تكفير الصحابة -رواة السنّة النبوية- الذي بدوره نتج لهم عنه قلة الأحاديث النبوية المعتمدة لديهم أدّى ذلك إلى تحبّطهم في فهم القرءان الكريم وفسّروه بفهمهم الخاطيء.

قال ابن تيمية عن الخوارج: "وأصل مذهبهم تعظيم القرءان وطلب اتّباعه، لكن خرجوا عن السنّة والجماعة، فهم لا يرون اتّباع السنّة التي يظنّون أنّها تحالف القرءان كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك".<sup>14</sup>

وقال البغدادي: "والثاني مع الخوارج في إنكارها حجة الإجماع والسنن الشرعية، وقد زعمت أنه لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلا من القرءان، ولذلك أنكروا حدّ الرجم، والمسح على الخفّين؛ لأنهما ليسا من القرءان، وقطعوا السارق في القليل والكثير؛ لأن الأمر بقطع السارق في القرءان مطلق، ولم يقبلوا الرواية في نصاب القطع، ولا الرواية في اعتبار الحرز فيه".<sup>15</sup>

### المبحث الثالث: المنطلق العقدي عند الرافضة وأثره في التعامل مع السنة النبوية.

رغم أنّ فرقة الشيعة من أقدم الفرق المبتدعة ظهوراً -تزامن ظهورها مع خروج الخوارج- إلا أنّهم لم يُعرف عنهم نقد الحديث إلا مؤخراً في القرن السابع الهجري، وذلك محاولة منهم التشبّه بأهل السنة

<sup>12</sup> الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي 55.

<sup>13</sup> السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي 130.

<sup>14</sup> مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم 208/13.

<sup>15</sup> الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي 19.



والجماعة في معرفة هذا العلم ومزاحمتهم لهم، وهذا الأمر أقرّه أحد معاصريهم الدكتور الفضلي.<sup>16</sup> وبعد التشبّه بأهل السنّة والجماعة بهذا العلم إلا أنه بقي لمعتقدهم الفاسد تأثير كبير جداً في موضوع السنة النبوية، ومن أبرز منطلقاتهم العقديّة، ما يلي:

### المنطلق الأول: الغلو في آل بيت النبي ﷺ.

وصل الشيعة إلى درجة من الغلو في آل بيت النبوة حتى ادّعوا أن لهم مرتبة كمرتبة الأنبياء؛ بل أعظم من ذلك، وهذا المعتقد أدّى بهم إلى: اعتقاد أنّ لا تصح رواية إلا من طريق عصمة آل البيت فيما يروونه فتعاملوا مع مروياتهم على أنّها حقّ مطلق بغضّ النظر عن صحة الأسانيد واتصالها من عدمه. قال العالم الرافضي محمد حسين آل كاشف الغطاء: "إنهم لا يعتبرون بشيء من السنّة النبوية إلا ما صحّ لهم عن طريق أهل البيت عن جدّهم، يعني ما رواه الصادق عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط عن رسول الله، سلام الله عليهم جميعاً، أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسُمرة بن جندب ومروان بن الحكم وعمران بن حطّان الخارجي وعمرو بن العاص ونظائرهم، فليس له عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يُذكر".<sup>17</sup> ويقول محمد جواد-أحد كتّاب الشيعة-: "فالإمامية يأخذون بكلّ حديث يرويه الثقات عن رسول الله ﷺ أو عن أئمتهم الأطهار، ويعتقدون أن أقوال الإمام في الشريعة هي عين أقوال جدّهم رسول الله ﷺ، سواء أسندها إليه أم أرسلها بدون إسناد، وأن الكذب والخطأ محال في حقّه".<sup>18</sup>

### المنطلق الثاني: عصمة الأئمة.

بعدما صرّح الشيعة بأنّ المعتبر عندهم والصحيح من السنة النبوية هو ما رواه الصادق عن أبيه عن جده عن الحسين عن جدّه ﷺ، لزم ذلك أن يكون الرّاوي الأوّل الذي هو من آل البيت معصوماً؛ بل غالى الشيعة الإمامية في أئمتهم وقد أثر هذا الغلو في معتقدتهم في السنّة النبوية، فجعلوا السنة

<sup>16</sup> نقد الحديث عن الشيعة الإمامية الاثني عشرية، مجدي بن عوض الجارحي، ط: الأولى، 2008م ص232.

<sup>17</sup> أصل الشيعة وأصولها لمحمد حسين آل كاشف مؤسسة الأعلمي بيروت 79.

<sup>18</sup> الشيعة في الميزان لمحمد جواد مغنية بيروت لبنان، دار التعارف للمطبوعات 81.



النبوية هي: "كل ما يصدر عن المعصوم قولاً وفعلاً وتقريراً".<sup>19</sup> ولهذا قال أحد شيوخهم المعاصرين: "إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة والجماعة".<sup>20</sup>

### المنطلق الثالث: إمامة علي بن أبي طالب وادّعاؤهم خيانة الصحابة رضي الله عنهم.

ترتب على هذه العقيدة تكفير الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنه لم يُنكر الشيعة الإمامية السنة النبوية إلا بعد ما كُفروا ناقليها ورواتها، ولم يستثنوا من هذا التكفير إلا النفر القليل<sup>21</sup>، يقول محمد جعفر شمس الدين الشيعي: "فهذه الرواية التي استدلوها بها ترجع جميع طرقها المروية بها، إلى أبي هريرة، وهو من عرف الواعون من علماء الإسلام، مدى قدرته على خلق الأحاديث وافترائها على النبي ﷺ".<sup>22</sup> ويقول محمد حسين آل كاشف: "أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب ومروان بن الحكم وعمران بن حطان الخارجي وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يُذكر".<sup>23</sup> كما يقول الخميني في الحكومة الإسلامية: "ففي الرواية من يفترى على لسان النبي ﷺ أحاديث لم يقلها، ولعل راوياً كسمرة بن جندب يفترى أحاديث تمس من كرامة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه".<sup>24</sup> ويقول عن أبي هريرة رضي الله عنه: "ولعل راوياً لا يمتنع أن يروي آلاف الأحاديث في فضل الحكام الجائرين وحسن سلوكهم عن طريق أعوان الظلمة وعلماء البلاط".<sup>25</sup> وعقّب على أقواله برفض عدالتهم فقال: "مثل هؤلاء الرواة لا

<sup>19</sup> الأصول العامة للفقهاء المقارن محمد تقي الحكيم، مؤسسة آل البيت، ط: الثانية، سنة 1979م، ص122.

<sup>20</sup> تاريخ الإمامية لعبد الله فياض ص 140.

<sup>21</sup> يروي الكشي عن أبي جعفر أنه قال: "كان الناس أهل الردة بعد النبي إلا ثلاثة، فقلت من الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي." معرفة الرجال الكشي ص98.

<sup>22</sup> دراسات في العقيدة الإسلامية لشمس الدين، محمد بن جعفر، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط: الأولى، سنة 3999م، ص395.

<sup>23</sup> أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي ص219.

<sup>24</sup> الحكومة الإسلامية للخميني ص 60.

<sup>25</sup> الحكومة الإسلامية للخميني ص 60.



عدالة لهم، لما بدر منهم من انحياز إلى أعداء الله، وابتعادهم عن تعاليم القرآن والسنة الصحيحة".<sup>26</sup>

#### المبحث الرابع: المنطلق العقدي عند المتكلمين وأثره في التعامل مع السنة النبوية.

ومفهوم علم الكلام هو: "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج، ودفع الشبهة".<sup>27</sup> وعرفه ابن تيمية بأنه: "هو حقيقة عرفية فيمن يتكلم في الدين بغير طريقة المرسلين".<sup>28</sup> وعلى هذا فكل من اشتغل بهذا الكلام سمي متكلماً<sup>29</sup>، وأبرز فرق المتكلمين هم المعتزلة، والمعتزلة هم: "فرقة ظهرت في البصرة على يد واصل بن عطاء الغزال(131) هـ، الذي كان يحضر مجالس الحسن البصري المتوفى(110) هـ، في مسجد البصرة، واعتزل حلقة إلى سارية أخرى، عقب قوله بأن الفاسق مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، وأنه مخلد في النار، فأطلق عليه ومن تبعه المعتزلة".<sup>30</sup> وأبرز المنطلقات العقدية لدى المتكلمين في إنكارهم حجج السنة النبوية، ما يلي:

- **تقديم العقل على النقل.** إنّ من الأصول المقررة عند أهل السنة والجماعة أنّ مصدر تلقّي العقائد والأحكام هو الكتاب والسنة، وأنّ العقل هو مناط التكليف، بخلاف المتكلمين والعقلانيين الذين جعلوا العقل هو الأصل والنقل فرع عنه، وفي هذا يقول أبو المظفر السمعاني: "واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو: مسألة العقل. فإنهم-المتكلمة- أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول، وأما أهل السنة قالوا: الأصل في الدين الاتباع، والعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول، لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء..."<sup>31</sup>

<sup>26</sup> الحكومة الإسلامية للخميني ص 60.

<sup>27</sup> المواقف في علم الكلام للإيجي 31/1.

<sup>28</sup> مجموع فتاوى ابن تيمية 461/12.

<sup>29</sup> منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس 49/1-50.

<sup>30</sup> الفرق بين الفرق للبغدادي 98.

<sup>31</sup> الانتصار لأهل الحديث، ضمن صوت المنطق للسيوطي 182.



أما عن تقديم المتكلمين عقولهم على المنقول في مسائل المعتقد عموماً، فيدلّ عليه ما قرره القاضي عبد الجبار الهمداني بقوله: " معرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل".<sup>32</sup> وقال أيضاً: "العقل هو القياس الشرطي للحقيقة وهو الطريق الوحيد للمعرفة اليقينية"<sup>33</sup>، ويقدم أبو الحسين البصري تصوراً عن منزلة الدليل الشرعي-الذي هو شامل للسنة النبوية-عندهم، فيقول: "الأولية للعقل على الشرع في معرفة الله، من جهة أن الشرع قائم على كونه من الله، فيجب ابتداء معرفة الله بالعقل، وصفاته، وأنه متكلم فاعل، وهذه الأشياء لا تعرف بالشرع؛ بل الشرع يقوم عليها"<sup>34</sup>. ويقول عنهم الشهرستاني: " المعارف-عند المعتزلة-كلها معقولة بالعقل واجبة بنظر العقل".<sup>35</sup> ومما جاء عن إبراز العقل لدى المعتزلة وتقديمه على الأخبار، ما روي عن إبراهيم النظام أنه قال: " وإن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار".<sup>36</sup> وقبل ذلك ما رواه معاذ العنبري قال سمعت عمرو بن عبيد يقول -وذكر حديث الصادق المصدوق -: " لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أجبته، ولو سمعت عبد الله ابن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا"<sup>37</sup> وقال القاضي عبد الجبار الهمداني في تقديم العقل على الخبر: " وههنا أصل آخر، وهو أن ما هذا سبيله من الأخبار فإنه يجب أن ينظر، فإن كان مما طريقه العمل عمل به إذا ورد بشرائطه، وإن كان مما طريقه الاعتقادات ينظر، فإن كان موافقاً لحجج العقول قبل واعتقد موجهه، لا لمكانه؛ بل للحجة العقلية، وإذا لم يكن موافقاً لها فإن الواجب أن تردّ، ويُحكم بأن النبي ﷺ لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يُتأول".<sup>38</sup>

<sup>32</sup> شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار 88.

<sup>33</sup> شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار الهمداني 88.

<sup>34</sup> المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري 889.

<sup>35</sup> الملل والنحل للشهرستاني 38/1.

<sup>36</sup> تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة 43.

<sup>37</sup> تاريخ بغداد (170/12) للخطيب البغدادي، وتهذيب التهذيب (71/24) لابن حجر، وميزان

الاعتدال (278/3)، وسير أعلام النبلاء (104/6)، وتاريخ الإسلام (84/3) للذهبي.

<sup>38</sup> شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني 770.





ويقول أحمد أمين مبيّنًا هذا المنطلق عند المعتزلة: "ولذلك فإن موقفهم من الحديث كثيرا ما يكون موقف المتشكك في صحته، وأحيانا موقفاً المنكر له لأنهم يحكمون العقل في الحديث لا الحديث في العقل".<sup>39</sup>

#### - تقسيم الأحاديث النبوية إلى آحاد ومتواتر.

يُعدّ القاضي عبد الجبار الهمداني من المؤسسين لمسألة تقسيم الأخبار إلى آحاد ومتواتر، وأن الآحاد وإن كان يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه؛ إلا أنه غير مقبول في باب العقائد، فقال: "الأخبار لا تخلو: إما أن يُعلم صدقها أو يُعلم كذبها، أو لا يعلم صدقها ولا يُعلم كذبها... وأما ما لا يُعلم كونه صدقاً أو كذباً فهو كأخبار الآحاد، وما هذه سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه، فأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا".<sup>40</sup>

#### - التهكم بالصحابة رضي الله عنهم.

إن من لوازم إثبات السنّة النبوية واعتقاد أنها وحي من عند الله سبحانه، اعتقاد محبة ناصريها ورؤاها، والترضي عنهم وإجلالهم، ولما كان معتقد المعتزلة خلاف ذلك، أدّى بهم إلى إنكار مرويات الصحابة عن النبي ﷺ.

قال عبد الله بن سلمة الحضرمي: "سمعت عمرو بن عبيد يقول: لو شهد عندي عليٌّ، وطلحة، والزبير، وعثمان، على شرك نعل، ما أجزتُ شهادتهم".<sup>41</sup>

#### المبحث الخامس: المنطلق العقدي عند أهل الرأي وأثره في التعامل مع السنة النبوية.

إن مقصود العلماء من إطلاق القول على جماعة معينة عُرفوا بأهل الرأي ذلك لما اشتهر عنهم من معارضة السنّة بالرأي، قال عمر رضي الله عنه: "إياكم والرأي، فإن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها وتفَلّت منهم أن يحفظوها فقالوا في الدين برأيهم".<sup>42</sup> وقال المعلمي: (كان كثير من أهل العلم من الصحابة وغيرهم يتفقون النظر فيما لم يجدوا فيه نصّاً، وكان منهم من

<sup>39</sup> ضحى الإسلام 85/3.

<sup>40</sup> شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني 768-769.

<sup>41</sup> ميزان الاعتدال للذهبي (275/3).

<sup>42</sup> جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر النمري 1041/2-1042.



يتوسع في ذلك، ثم نشأ من أهل العلم ولا سيما بالكوفة من توسع في ذلك، وتوسع في النظر في القضايا التي لم تقع وأخذوا يبحثون في ذلك ويتناظرون ويصرفون أوقاتهم في ذلك، واتصل بهم جماعة من طلبة العلم تشاغلوها بذلك ورأوه أشهى لأنفسهم وأيسر عليهم من تتبع الرواة في البلدان والإمعان في جمع الأحاديث والآثار).<sup>43</sup> ونتيجة تقديم الرأي على السنن كانت لديهم منطلقات عقديّة مُسلّمة يعتمدون عليها، وأبرز تلك المنطلقات:

#### - ردّ الحديث الصحيح إذا زاد حكماً على النصّ القرائي (الزيادة على النصّ).

يقول السرخسي: "الزيادة على النص... بيان صورة ونسخ معنى عندنا سواء كانت الزيادة في السبب أو الحكم".<sup>44</sup> ثم رتبوا على ذلك: "أن ما ثبت أنه من باب النسخ وكان مقطوعاً به فلا ينسخ إلا بقاطع كالتغريب، فإن أبا حنيفة لما كان عنده نسخاً نفاه؛ لأنه نسخٌ للقرآن بخير الواحد، ولما لم يكن عند الجمهور نسخاً قبلوه إذ لا معارضة، وقد ردّوا بذلك أخباراً صحيحة لما اقتضت زيادة على القرآن، والزيادة نسخ ولا يجوز نسخ القرآن بخير الأحاد".<sup>45</sup>

#### - عرض الأحاديث النبوية على القياس.

قال السرخسي: "إذا كان الصحابي الراوي للحديث غير فقيه فلا نقبل حديثه إذا خالف القياس".<sup>46</sup> وبهذا الأصل ردّوا حديث أبي هريرة رضي الله عنه في المصراة، وهو صحيح باتّفاق أهل الحديث، وقد تصدّى أهل العلم للردّ على هذه الطائفة، ومن ذلك ما قرره السمعاني حيث قال: "متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر، لأنه إن وافقه فذاك، وإن خالفه فلا يجوز ردّ أحدهما؛ لأنه ردّ للخبر بالقياس، وهو مردود باتّفاق، فإنّ السنّة مقدّمة على القياس بلا خلاف".<sup>47</sup> كما أنّ جمعاً من

<sup>43</sup> التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، 23/1-24.

<sup>44</sup> أصول السرخسي لمحمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفعاني، 82/2.

<sup>45</sup> البحر المحیط لبدر الدين الزركشي، تحقيق: لجنة من علماء الأزهر، 310/5-311.

<sup>46</sup> أصول السرخسي 340/1.

<sup>47</sup> فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، 428/4.



العلماء رجّح براءة أبي حنيفة من هذه الطريقة في التعامل مع السنة النبوية<sup>48</sup>، وما نُسب إلى الإمام مالك في استعماله هذه الطريقة لم يثبت عنه.<sup>49</sup>

## المبحث السادس: المنطلق العقدي عند الصوفية وأثره في التعامل مع السنة النبوية.

الصوفية هي: "فرقة ظهرت في القرن الثاني الهجري وهم طائفة من العباد آثروا العزلة وعدم الاختلاط بالناس، فشددوا على أنفسهم في العبادة على نحو لم يُعهد من قبل، لانفتاح الناس على الدنيا وملذاتها، مما أوجد ردة فعل عند بعض العباد وبخاصة في البصرة، والكوفة، حيث كانت بداية الانحراف عن المنهج الصحيح"<sup>50</sup> وقد اختلف أهل العلم في سبب تسميتهم بالصوفية، والذي ذهب إليه كثير من أهل التحقيق كابن تيمية وابن خلدون وغيرهما، أنهم سُموا بالصوفية نسبة للبسة الظاهرة التي يلبسها كثير من الصوفية، وهي أسمال من الصوف الغليظ".<sup>51</sup>

ومن أبرز المنطلقات العقدية التي كان لها أبلغ الأثر في إنكار السنة النبوية عند الصوفية:

### - الكشف الصوفي<sup>52</sup>.

نقل الشيخ العجلوني تصريح محي الدين ابن عربي ردّ الحديث الصحيح باعتبار ما ينكشف له من العلوم، فقال: "وفي الفتوحات المكية للشيخ الأكبر-قدّس سرّه الأنور- ما حاصله: فربّ حديث يكون صحيحاً من طريق زواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ! فيعلم

<sup>48</sup> مقاييس نقد المتون للدميني 429.

<sup>49</sup> المرجع السابق 444.

<sup>50</sup> الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف د. مانع الجهني (1/ 254) بتصرف.

<sup>51</sup> الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص 166-167، للشيخ ناصر القفاري، والشيخ ناصر العقل.

<sup>52</sup> والكشف هو: الاطلاع على ما يغيب من علمهم، أو ما يحتاجون إليه من الأمور الدينية أو حتى الدنيوية عياناً أو سماعاً من قبل النبي صلى الله عليه وسلم أو الخضر أو الهواتف أو الملائكة ونحو ذلك". انظر: مصادر التلقي عند الصوفية 207.



وضعه ويترك العمل به وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورُبَّ حديث تُرك العمل به لضعف طريقه من أجل وضّاع في رواته يكون صحيحاً في نفس الأمر؛ لسماع المكاشف له من الرّوح حين إلقائه على رسول الله ﷺ!".<sup>53</sup>

ويقول الشيخ أحمد بن المبارك: "إن الولي المفتوح عليه يعرف الحق والصواب ولا يتقيد بمذهب من المذاهب، ولو تعطلت المذاهب بأسرها لقدر على إحياء الشريعة، وكيف لا وهو الذي لا يغيب عنه النبي ﷺ طرفة عين ولا يخرج عن مشاهدة الحق جل جلاله لحظة".<sup>54</sup>

#### - العلم اللدني:

ويقول الشعراي: "وكان الشيخ كامل أبو اليزيد البسطامي رضي الله عنه يقول لعلماء عصره: أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتاً عن ميت وأخذنا علمنا من الحي الذي لا يموت".<sup>55</sup>

<sup>53</sup> كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل العجلوني، 10.

<sup>54</sup> رماح حزب الرحيم على نحو حزب الرجيم لعمر الفوتي 96.

<sup>55</sup> الطبقات الكبرى للشعراي 5/1.



## الخاتمة

### وفيها أبرز نتائج البحث

الحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وبعد الوقوف على أهم مادة البحث والنظر فيها خلّصنا إلى ما يلي:

أولاً: أن أهل الحديث هم الذين تمسكوا بما ورد في القرآن والسنة من نصوص تعظم الوحيين ولا تفرّق بينهما، بل كل السنّة الصحيحة مثل القرآن في الاحتجاج بها وتضمن العمل بموجب صحتها.

ثانياً: أن أهل الحديث عند دراستهم للسنّة النبوية فهم ينظرون إلى عدة اعتبارات، منها: أنها وحي من عند الله، تدوين السنّة النبوية، النظر في حال روايتها والحكم عليهم جرحاً وتعديلاً، وأن الإسناد خصيصة هذه الأمة دون غيرها فأولوه عناية كبيرة.

ثالثاً: أن كل من انحرف في باب السنّة النبوية إنما كان لمنطلق عقدي سابق له التزمه وألزم به غيره، وبالتالي وقع في الانحراف.

رابعاً: أن الانحراف العقدي له أثر كبير على الانحراف العملي نتيجة التعامل مع النصوص الشرعية وحكها في قوالب مبتدعة من المتكلمين والرافضة وغيرهم.

خامساً: أن أسعد الناس بفهم السنّة النبوية وتطبيقها هم أهل الحديث والأثر من لدن الصحابة والتابعين إلى الأئمة الأربعة ومن جاء بعدهم إلى يومنا هذا.

هذا ما يسر الله إيرادَه وهياً بيانه وصلى الله على محمد وصحبه وآله



## فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ضحى الإسلام لأحمد أمين، الطبعة الثانية لمكتبة الأسرة، ضمن سلسلة الأعمال الدينية.
- موقف الفرق الغابرة من السنة النبوية قراءة معرفية تقييمية لمحمد أبو الليث الخير آبادي، مقالة مستلة من المجلد الثالث لدراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ.
- الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه لسيد روح الله الخميني، الطبعة الثانية، دار الولاية.
- الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- رماح حزب الرحيم على نحر حزب الرجيم لعمر الفوتي، تحقيق: عاصم الكيالي، ط: دار ناشرون.
- الطبقات الكبرى للشعراني، تحقيق: أحمد السايح وتوفيق وهبة، مكتبة الثقافة الإسلامية.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف د. مانع الجهني، طباعة دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة ناشرون.
- الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة لناصر القفاري وناصر العقل، طبعة دار كنوز اشبيليا.
- المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضاً ونقداً، لصادق سليم صادق، مكتبة الرشد، الرياض.
- مقاييس نقد متون السنّة، مسفر عزم الله الدميني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مدينة الرياض.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، جمهورية مصر العربية.
- أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية بجيدر آباد.
- البحر المحيط لبدر الدين الزركشي، تحقيق: لجنة من علماء الأزهر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.



الموافق: 8-10 / 6 / 2021

المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية علوم الشريعة - جامعة المرقب  
فقه التعامل مع السنة النبوية (من أجل فهم سديد وتطبيق صحيح)

---

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر النمري، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.
- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني، تحقيق: أحمد السايح وتوفيق وهبة، مكتبة الثقافة الدينية، عمان الأردن.